



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١/الاتحادية/٢٠١١

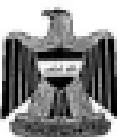
كتاب مأذون عبارة  
نادٍ مأذون بالآراء نيفتيسيادي

بيان المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢/٦/٢٠١١ برئاسة القاضي  
السيد سعدي فحصود وعضوية كل من السيد اللذانة قلوقون محمد المصلي  
و书记 ناصر حسين ووزير العدل محمد ابراهيم و محمد صائب القطيبي و عمدة صالح  
التبين وبشكل عشوائي ثمنين في تورتهما وحسين ابو لشين الشانوني باللهاء باسم  
الشعب وأصدرت اقرارها الآتي :

الداعي / نزار ابراهيم عبد الجبار - وكيل المحايسن عبد العليم حسين عباس  
وحسين حسين علي التميمي .  
المدعى عليهما / ١. الاخين العام نائمه العلة مجلس الوزراء / اضافة لوظيفته - وكيله  
المستشار علاء مطير العفري .  
٢. وزير المالية / اضافة لوظيفته - وكيله الموظف المطراني علاء عبد الحسين .

بيان

اعلن الداعي بأن المدعى عليه الاول / اضافة لوظيفته قام بتشهده بالقرار رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٣ وبيانه على ذلك قام المدعى عليه الثاني / اضافة لوظيفته بجهز الاموال المغلوطة واتهم  
المتقورة الثالث انه مع ما فيها من اسهمه في شركة المرافق الزراعية المحدودة ، وان تسبب  
البعثار لذلك كونه يكن مساعدة في الشربة المكتورة بعد انتقال سهام شركاته الاخرين إلى  
عدي صدام حسين وان يقاده شريعاً إلى الاستفادة من خبرته في تربية السراخن وان شهادته  
بالقرار (٤٤) مخلاف لأحكام المادة (٢٣) من الدستور التي فلت صيغة الكلمة الخاصة . حيث  
لم تكون له علاقه مسبقة بـ عدي صدام قبل تأسيس الشركة ولا يدخلها والده لم يكن من اقام  
النظام السابق ولا من المسؤولين فيه وبناءً على ذلك نفذ طلب إيقاف شهادته بالقرار (٤٤) لسنة  
٢٠٠٣ وخطب انسنة من قرائبه ورفع الحجز عن أمواله المقتولة وغير المقتولة مع ما فيها من  
سهاده في الشربة المكتورة ذلك المادة (٢٣) من الدستور . وبردت اجلية وكيل الداعي عليه الاول



كتاب مادوي عبوراً  
دعاة ملائكة ملائكة في مهنيتهم

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٦٦ الإتحادية/٢٠١١

/ إضافة لوطيفته وطلب رده المغير تكون موظفتها لا يبلغ ضمن اختصاص هذه المحكمة  
والماء من الشخصيات جهات أخرى وفي اليوم التاسع للمرافعة استمعت المحكمة لأقوال الطرفين  
وبعد استكمال تطبيقاتها أتهم كل من المرافعه ومدعي القرار الآتي :

#### القرار

إن التخلف والمسؤولية من المحكمة الاتحادية العليا وبعد أن طلب المدعى في عريضة الدعوى هو  
إلاه شموله بالقرار (٨٨) لسنة ٢٠٠٢ وطلب منه من القوائم المرافقة للقرار ورفع العجر  
عن لواءه المتولدة وغير المتولدة بضمها مهنية في شرطة العراقية القراصنة المحورة وبعث  
إن القرار المتوجه عنه فيما هو قرار بإذاري وليس من القرارات التي تسمى بصلة الصور فعليه يكون  
الطنع في صحته خارج لختصات المحكمة الاتحادية العليا المنشورة عليه في المادة (٩٧) من  
دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٢ وأ المادة (٤) من القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ قانون  
المحكمة الاتحادية العليا وذليهما على ذلك قرار الحكم به دعوى المدعى واتهامه بالرسوم وأتعاب  
محملة وبطلي المدعى عليهما ميلياً مقدار عشرة آلاف دينار ملائمة بينهما بالتساوي  
حيث أبانا أعلاه في المادتين (١) و (٢) من القرار وصدر القرار  
بالاتفاق في ٢٢/٢/٢٠١١.

  
رئيس  
محكمة محمود

  
عضو  
فاروق مجید السعفاني

  
عضو ناصر حسين

  
عضو  
أكرم هاشم محمد

  
عضو  
أكرم احمد بدران

  
عضو  
محمد سائب الطالباني

  
عضو  
سليمان شعبان شعبان

  
عضو  
حسين أبو الخير

٧